Annahar Al Maghribia
النهار المغربية

توصية بإحداث نظام ضريبي خاص بحمولة السفن التجارية عوض الضريبة على الشركات

أوصت مديرية الدراسات والتوقعات المالية بإحداث نظام ضريبي خاص بحمولة السفن التجارية عوض الضريبة على الشركات. وأوضحت المديرية، في دراسة حول "النقل البحري للبضائع بالمغرب: التطور والآفاق"، أنه سيكون من الحكمة التفكير، بتشاور مع إدارة الضرائب والشركاء العموميين والخواص، في إحداث هذا النظام الضريبي من أجل منح شفافية أكثر لأصحاب السفن. وأضافت أنه من الضروري التفكير في إحداث سجل ثاني يكون عليه أن يتضمن على نحو تدريجي جميع ما يتصل بقطاع النقل البحري، بدءا، على وجه الخصوص، بالحمولات الصلبة قبل تعميم الأمر على الحمولات السائلة. وسيكون على هذا السجل أن يستفيد من شباك موحد من أجل معالجة إدارية وضريبية أفضل. ومن جهة أخرى، سيتطلب الأمر مراجعة وتحيين الظهير الشريف بمثابة مدونة التجارة البحرية بتاريخ 1919 من أجل تزويد القطاع بإطار تشريعي حديث وملائم للتغيرات العميقة التي شهدها قطاع النقل البحري الدولي، بشكل يشجع على ازدهار الخدمات البحرية ويضمن الأمن البحري. وفي غياب وجود فعلي لصناعة السفن بالمغرب، والتي تشهد على الصعيد الدولي دينامية متواصلة، أوصت الدراسة، في هذا الصدد، بتشجيع، وكمرحلة أولى، إحداث مصلحة لخدمات الإصلاح، وأيضا لبناء السفن، إضافة إلى مجموعة من المصالح ذات الصلة (من تمويل وتأمينات وتدبير تقني وتدبير للموارد البشرية). وسجلت الدراسة، في هذا السياق، أن إشراك القطاع البنكي والمالي سيكون أمرا ضروريا من أجل خلق منتجات جديدة. ويتعلق الأمر، في هذا الإطار، على الخصوص، بالرجوع إلى السوق المالي الذي بإمكانه الاضطلاع بدور هام في تمويل الاستثمارات البحرية.